الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/1997/817
22 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أبلغكم أن الاجتماع الوزاري الرابع للمؤتمر الخاص المخصص لليبريا (الذي كان يُعرف في السابق باسم المؤتمر الخاص المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا)، قد عقد يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقد جرى تنظيم الاجتماع بالتشاور مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها ممثلة لمجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبريا، وحكومة نيجيريا بوصفها ممثلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة هولندا. وضم الاجتماع، إلى جانب تلك الحكومات، أعضاء كل من مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبريا، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة. وشارك في الاجتماع أيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وكان الغرض من الاجتماع البناء على الزخم الذي ولده النجاح في إنجاز عملية السلام الليبرية، بغية دعم جهود توطيد السلام في ليبريا، بما في ذلك إنشاء إطار صالح لتعبئة الموارد اللازمة للتعمير والتنمية. وفي هذا الصدد، أعدت حكومة ليبريا ورقة لتقديمها إلى المؤتمر الخاص تتضمن الخطوط العريضة لرؤيتها فيما يتعلق بإقامة ليبريا جديدة، معنونة "خطة لإعادة بناء ليبريا".

وفي البيان الافتتاحي الذي ألقيته أمام المؤتمر الخاص، حثثت أعضاء المجتمع الدولي على دعم جهود بناء السلام في ليبريا والمساعدة على كفالة ألا تنشأ من جديد في ذلك البلد الظروف المفضية للصراع. وأشرت بوجه خاص إلى الصعوبات التي ما تزال قائمة، ومنها الحقيقة المتمثلة في أن استمرار النشاط الاقتصادي ما زال متواضعا، وأن الكثير من السكان ما زالوا مشردين؛ وأنه لم يتم بعد استيعاب معظم المقاتلين المسرحين في برامج إعادة الدمج، وأن المؤسسات والخدمات الأساسية لم تعمل بعد بكامل طاقتها؛ وأن الحالة في سيراليون ما تزال مصدرا للقلق.

بيد أنني، رغم وجود هذه العوائق، نوهت بالخطوات الإيجابية للغاية التي اتخذها الرئيس تايلور تجاه المصالحة والوحدة الوطنية، ونوهت بما جرى في ليبريا من تشكيل لحكومة عريضة القاعدة وشاملة، وما اقترن بذلك من إعراب الرئيس عن التزامه بتشجيع حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

وأبلغت المشاركين أنه سيجري قريبا في ليبريا إنشاء مكتب الأمم المتحدة المقترح لدعم بناء السلام، وأن رئيس المكتب سيضطلع بالتنسيق بين أنشطة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع التي تقوم بها المنظمة في ليبريا كما أنه سيضطلع بمسؤولية عامة عن المواءمة بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في ليبريا. ولقد طلبت إلى أعضاء المجتمع الدولي دعم عملية بناء السلام بنفس السخاء والمساعي الحميدة اللذين أبدوهما في دعم عملية السلام.

ويسعدني إبلاغكم بأن الاجتماع قد نجح في تحقيق الأهداف التي عقد من أجلها. فبالإضافة إلى تركيز الانتباه الدولي على الحاجة لتقديم دعم مستمر إلى ليبريا عقب نجاح وإنجاز عملية السلام، برز في الاجتماع ما يلي:

- إعراب المشاركين عن تأييد شديد لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا؛

- التأييد السياسي العريض الذي أعرب عنه المشاركون إزاء الجهود التي بذلها الرئيس تايلور لإنشاء إدارة شاملة لمختلف الاتجاهات، والإجراءات المختلفة التي اتخذتها الحكومة الجديدة لتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية (رغم أن بعض المشاركين أعربوا عما ساورهم من القلق بشأن إجراءات معينة قامت بها الشرطة الليبرية مؤخرا)؛

- مواصلة حكومة ليبريا تأكيداتها فيما يتعلق بالتزامها بالمصالحة والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان؛

- ما أبداه المشاركون من رد فعل إيجابي للغاية نحو خطط الحكومة الرامية لإعادة بناء ليبريا، على النحو الوارد في "خطة لإعادة بناء ليبريا"، التي أعدتها الحكومة من أجل المؤتمر؛

- اتجاه المساندة الذي اتخذته مؤسسات بريتون وودز إزاء المبادرات الاقتصادية والسياسية للحكومة الجديدة، التي تشمل على وجه التحديد الإطار المجمل في "خطة لإعادة بناء ليبريا"، وما بدئ حتى الآن من إصلاحات اقتصادية وجمركية، وعرض ميزانية متوازنة ذات أساس نقدي على السلطة التشريعية؛

- التأييد الذي أعرب عنه المشاركون لعقد مؤتمر للمانحين من أجل ليبريا، الذي سيعقد على الأرجح في أوائل العام القادم.

وبالنظر إلى التحديات الصعبة التي ما زالت ليبريا تواجهها في توطيد دعائم السلام وعملية التعمير، أعتزم مواصلة التحرك بأسرع ما يمكن في إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا

كطلب حكومة ليبريا. ومما يشجعني في هذا المسعى ما أبداه المجتمع الدولي من تأييد واسع جدا لهذه المبادرة وما أظهرته جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة من تعاون إيجابي، تمشيا مع روح مقترحاتي الإصلاحية.

وستقوم الأمانة العامة بالتشاور مع حكومة ليبريا ومع المانحين الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن أكثر الوسائل فعالية لمتابعة ما تمخض عنه الاجتماع من نتائج إيجابية، بما في ذلك توقيت مؤتمر المانحين المرتقب المعني بالتعمير والتنمية.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان
